www.14october.com

تحولات غير مسبوقة

(1 ـ 4)

تشهد بلدان عربية كبيرة ومهمة أزمات واضطرابات سياسية غير مسبوقة منذ مطلع العام 2011م الذي افتتح العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بما هو مقدمة الألفية الثالثة التي ارتبط ظهورها بتحولات عاصفة ومتسارعة أسهمت في تغيير بنية العالم وإعادة صياغة العمليات الجارية في مختلف حقول العلم والفكر والسياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، وما يترتب على ذلك من ضرورة إعادة تعريف العديد من المفاهيم المتعلقة بقيم الحق والعدالة والحرية والسلطة والثروة والمعرفة والأمن والسيادة.

أحمد الحبيشي

في سياق هذه التحولات غير المسبوقة برزت العولمة كمنظومة جديدة من الإشكاليات والتناقضات والعمليات المعقدة، لتطرح أمام العقل عددا من الأسئلة والتحديات التي تتطلب أجوبة غير مسبوقة ، لا تستطيع الايديولوجيا توفيرها ، ولم يعد بمقدور صيغ التفكير المطلقة والقوالب الجاهزة معالجة معضلاتها.

لا ريب في أن العالم المعاصر يشهد متغيرات و تحولات غير مسبوقة في ظل النظام الكوني الجديد الناشئ .. وفي هذا العالم المتغير يواجه اليمنيون والعرب والمسلمون تحديات حضارية بسبب الفجوة الحضارية التي تفصلهم عن عالم الحقيقة الواقعي ، وتعاظم إحساسهم بقوة صدمة ما بعد الحداثة .. فالعالم العربي والإسلامي لا يزال عاجزا عن الإجابة عن أسئلة صدمة الحداثة الأولى التي داهمته قبل مائتي سنة ، وتقتضي هذه التحديات تشغيل مفاعيل الاستجابة لها كضرورة يستحيل بدونها عبور الفجوة الحضارية التي تحول دون الحضور الفاعل للمجتمعات العربية والإسلامية في هذه الحقبة من تطور العصر والعالم .

الثابت أن هذه الاستجابة تصطدم بهاجس الشعور بالعجز الذي يبحث أحيانا عن مسوغات لتبرير العجز ، بدلا من البحث عن محفزات لتجاوزه ، وهو ما يفسر الميول إلى إعادة إنتاج الخطاب المحبط الذي تم التعاطي معه عند الصدمة الأولى في بداية الأمر، ثم التمرد عليه ورفضه والتشكيك به واستبداله بالسلفية المتحجرة في وقت لاحق .

يقينا أن التخلف ليس قدرا مطلقا .. ولعل ما يميز الواقع اليمني والعربي والإسلامي في عصر العولمة وما بعد الحداثة الذي تزامن مع ميلاد الألفية الثالثة من التاريخ الميلادي ، عن عصر الحداثة الذي دشنته الثورة الصناعية الأولى والثانية قبل ثلاثمائة عام ، هو استمرار تخلفه بوتائر متصاعدة ، مع وجود فرص موضوعية لتجاوز واقع التخلف .

صحيح أن العالم العربي والإسلامي تخلف عن اللحاق بعصر الحداثة الأولى الذي دشنته الثورة الصناعية والتقنيات العلمية في القرن السابع عشر، وبلغت ذروتها في القرون الثلاثة الأخيرة ، وكان من نتائجها تقسيم العالم إلى مركز مهيمن وأطراف تابعة ومعزولة ، وما ترتب عن ذلك من عالمية ذات طابع عمودي.

لكن عصر الثورة الالكترونية ، بما هو عصر العولمة وما بعد الحداثة يتسم بالنزوع إلى تغيير خارطة العلاقة بين مفاعيل النظام الكوني .. فالمادة لم تعد عضوية وآلية بل اليكترونية ومعلوماتية .. وبالمقابل لم يعد الفكر يبحث عن الحقيقة من خلال المعطيات الموروثة والقائمة فعلا ، بل من خلال المعطيات التي يهتم العقل بالتفكير في إبداعها وإنتاجها عبر تقنيات المعلومات وشبكات الاتصال ، وما يترتب عن ذلك من تغيير العلاقة بين الوعي المعرفي والواقع الملموس.

مما له دلالة في هذا السياق أن الآلة بوصفها أبرز معطيات الحداثة الإنتاجية في حقبة الثورة الصناعية ، أنتجت وقائع وحقائق جديدة ، ووحدت العالم في شبكة علاقات ذات طابع عمودي .. بيد أن دخول الرقم كعنصر حاسم في الإنتاج الاليكتروني جعل الواقع والحقيقة مفتوحين أمام تحولات بلا حدود .. بمعنى إمكانية إكساب العالم الواقعي بنية أفقية اندماجية لامتناهية ، بعكس عالم الثورة الصناعية العمودي والمجرد!!

كانت التناقضات في عالم الحداثة الصناعية قائمة بين بنى وهياكل محورية ذات حدود صارمة ، وبين فواعل ومفاعيل ترتبط فيما بينها بعلاقات عمودية .. أما عالم ما بعد الحداثة فهو يتسم بميله لأن يتحول إلى بنية سوقية محورية و مندمجة، تصبح التناقضات معها قائمة بين فاعلين متميزين بطريقتي تفكير متناقضتين .. الأول يفكر بعقلية ديناميكية ويعمل على تطوير أنماط التفكير والعيش من خلال الاندماج ضمن سوق كونية تتوافر فيها فرص غير مسبوقة لتبادل المعطيات من أفكار وسلع وخدمات ومعلومات ، فيما يفكر الآخر بعقلية انعزالية تقليدية ، ويصر على العمل وفق قوالب مدرسية نقلية، وأفكار ماضوية جاهزة ، ما يؤدي إلى إهدار الفرص المتاحة للتقدم ، والاستمرار في إعادة إنتاج العجز ، وتهميش الذات بالذات نفسها!!

من المفارقات التي تميز عصر العولمة وما بعد الحداثة عما قبله ، انه ينطوي على حوافز وفرص تفتح إمكانات هائلة أمام كل من يرغب في الاندماج به للتأثير في مفاعيله الداخلية وتغيير قواعد حركتها .. بمعنى أن العولمة فضاء مفتوح للمجايلة والمشاركة والاشتغال على معطياتها ووقائعها من خلال قدرات معرفية وأنساق ذهنية ، لا قدرات مادية عضوية كما هو حال الحداثة الصناعية .

يقينا أن ذلك يتطلب طريقة تفكير جريئة واقتحامية تجترح صيغا جديدة للانفتاح والعمل والنمو والتلاقح والتفاعل ، بدلا من لعن العولمة والبكاء على أطلال الهوية والخصوصية والسيادة.. وبهذا فقط يمكن للمهمشين المشاركة في جدل العصر ، وتجنب البقاء على الهامش .

لقد أضحت صورة العالم بالغة التعقيد .. فالعولمة تشكل اليوم منظومة عالمية من التناقضات والعمليات المركبة ، حيث تتداخل الأسواق المالية ويتسع الانتقال الفوري للمعلومات والمعرفة عبر تكنولوجيا الاتصال التي تضغط على الزمان والمكان ، ويتكامل نظام عالمي للإنتاج والتسويق والاستهلاك بقيادة شركات عملاقة متعددة الجنسيات وعابرة الحدود والقارات، فيما يتم تسويق أجندة سياسية كونية تعيد تعريف الجغرافيا السياسية والاقتصاد السياسي استنادا إلى الفلسفة الليبرالية الجديدة في المسائل المتعلقة بوظائف الدولة والثقافة والأسواق.

يزيد من تعقيد صورة العالم الذي يتجه بخطى متسارعة نحو ذرى العولمة وما تنطوي عليه من إشكاليات ، أنه يعاني من بيئة طبيعية غير متوازنة تهدد قدرة كوكبنا الأرضي على توفير حياة آمنة للبشرية ، فيما تواجه جغرافيا هذا الكوكب تحديات وضغوط العمليات السياسية والاقتصادية الرامية إلى إعادة تنظيم الحيز والمساحة ، وإلغاء الحدود والموانع التي تحول دون حرية مرور رؤوس الأموال ومنتجات الثورة الصناعية الثالثة .

لا يخلو العقل من ضغوط التحولات التي تحدث في بنية العالم وصورته تحت تأثير العولمة، إذ يبدو مهموما بحراك الخيال العلمي الذي يسعى لاستشراف آفاق غير محسوبة لمجتمع إنساني عالمي يتجاوز الدولة والهوية. . وفي سياق كهذا يتراجع دور ومكانة الثقافة الشمولية، ويزداد مأزق مخرجاتها المصابة بالجمود العقائدي والوهن الذهني والتفكير المعلب، بعد أن تحولت إلى لا وعي يعادي المعرفة ، ويعيد إنتاج مشاريع وأفكار بالية أفلست من أي رصيد أو إنجاز قابل للاستمرار .

إلىً أين سيأخذنا هذا العالم المتغير بإيقاع متسارع يفضح عجز الأفكار الجامدة والسياسات الخائبة والمشاريع البالية أمام مرآة التحولات الجذرية ؟ ومتى نقوى على فهم هذا العالم والاستجابة لتحدياته ؟

يقول ابن خلدون في مقدمته الشهيرة : « إن أحوال العالم والأمم والناس وعوائدهم ونحلهم لاتدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، إنما هو الاختلاف على الأيام والأزمنة والانتقال من حال إلى حال.. وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأبصار ، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول » .

لا يعيب الإنسان ، كما لا يعيب الأحزاب والحركات السياسية والمفكرين والمثقفين والسياسيين ممارسة الحرية القصوى في النقد الموضوعي والنقد الذاتي ومراجعة الأفكار والسياسات وتجديد طرائق التفكير والعمل ، والبحث عن أجوبة جديدة عن الأسئلة غير المألوفة التي تطرحها متغيرات وتناقضات الحياة ، وصولا إلى اختيار وجهة التطور .

ولا قيمة للسياسة حين تكون عاجزة عن المبادرة والاكتشاف .. ولا دور طليعيا للعقل حين لا يجترح تعب البحث عن الحقيقة ، ولا يدرك ضرورة إعادة اكتشاف واقع بحاجة إلى المزيد من الكشف، وإعادة بناء السياسة والفكر السياسي من أجل فهم أعمق للمتغيرات التي يشهدها الوطن و التاريخ والعالم والحضارة البشرية في هذه الحقبة من مسار تطور عصرنا الراهن.

ما من شك في أن التحول نحو الديمقراطية أضحى واحدا من أبرز هذه المتغيرات التي لا تخلو بالضرورة من التناقضات والإشكاليات المعقدة .. والحال أن ثمة علامات بارزة في مسار الديمقراطية الناشئة في بلادنا وهي الميل نحو مزيد من حرية التفكير وحرية التعبير وعلنية المناقشات ، بيد أن الحرية والعلنية غير معصومتين على الدوام من الانحراف نحو الفوضوية ، الأمر الذي يتطلب أسلوبا واقعيا في التعامل مع المنابع الفكرية والاجتماعية للميول الفوضوية في المجتمع بصرف النظر عن عدم تجانسها .

من الخطأ الاعتقاد بأن الجانب الأكثر جاذبية في الفوضوية هو نزعتها المتمردة على الأوضاع والوقائع السلبية ، بل أن الجانب الأكثر جاذبية فيها هو ثوريتها المتسمة بالجموح الفوضوي تارة، ونفاد الصبر ضد كل شيء تارة أخرى .

وهنا تبرز أهمية الديمقراطية في التعامل مع الجانب الأول بوصفه احتياطيا مباشرا لايديولوجيا القفز على الواقع، وما يترتب عنها من انحرافات انتهازية، ومع الجانب الثاني بوصفه خطرا مباشرا على التطور الموضوعي للديمقراطية، وتهديدا بالعودة إلى الشمولية والاستبداد . وبوسع التحليل النقدي للانحرافات الانتهازية أن يقودنا إلى استنتاج هام ، وهو أن بروز تلك الانحرافات ارتبط على الدوام بمصادرة الديمقراطية وتضييق قنواتها وتعطيل أطرها، بقدر ما ارتبط النضال ضد تلك الانحرافات بممارسة الديمقراطية وإشاعتها في المجتمع.

من نافل القول أن إرساء دعائم المناقشات الحرة والعلنية بين مختلف الأفكار والآراء ، يعد من الناحية العملية نقدا مباشرا للأخطاء التي ارتكبت في الماضي، أثناء هيمنة الثقافة السياسية الشمولية ونزعات التفكير الدوغمائي التي ارتبط وجودها بغياب الديمقراطية، والثابت أن تنوع الآراء والأفكار والخيارات في مجرى الممارسة السياسية لا يضعف وحدة المجتمع ، بل إنه يساعد على أن تكون مهمة إعادة بناء السياسة وتطويرها غير محصورة في نخب فوقية أو أوليغارشيات إقطاعية وقبلية وتجارية تحتكر الممارسة السياسية بصورة مطلقة.

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

الحاجة إلى (ثقافة نقد الذات)

د. عبد الحميد الأنصاري

اعتاد الخطاب السياسي العام للفكر القومي واليساري والديني، ولقطاع عريض من المثقفين العرب مختلفي المشارب والميول، وعلى امتداد أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية العربية، على توجيه اللائمة للآخر الغربي المستعمر وتحميله وزر تخلف الوضع العربي العام. ظلت تلك الجماعات السياسية والأوساط الفكرية تتهم الآخر الغربي بأنه رسم الحدود القطرية، بهدف تعويق وحدة العرب خدمة لمصالحه وأطماعه، بل ومازالت التوجهات القومية واليسارية والدينية تحمل الآخر الغربي مسؤولية التأزيم السياسي الذي تعانيه الدولة العربية والمتمثل في عدم قدرتها على حل مشكلاتها الداخلية والخارجية وفي عجزها عن إدارة الصراع السياسي الداخلي وفق المنظومة الديمقراطية.

قد نتفهم القول إن العامل الخارجي كان هو العائق الأكبر أمام بناء الدولة العربية الحديثة في العهد الاستعماري الذي شمل معظم المجتمعات العربية، لكن أن نستمر في ترديد هذه المقولة حتى بعد أن حمل المستعمر عصاه على كاهله ورحل، وحلّ الثوريون الوطنيون مكانه وتسنموا مقاليد الأمور وسط وعود براقة وآمال جماهيرية عريضة وتأييد شعبي جارف، ثم لم يحققوا شيئا ذا بال بعد نصف قرن، فهذا يستدعي وقفات وتساؤلات عديدة ومراجعات نقدية صارمة.

لقد خضعت المجتمعات العربية لتجارب سياسية عديدة، بل أزعم أنها جربت كل أشكال الحكم المتصوّرة: الناصرية والبعثية والشيوعية والدينية، فما أفلحت وكانت المحصلة النهائية بعد 50 عاما، مريرة!

شعوب عديدة احتلّت واستعمرت وعانت من مواريث استعمارية بأكثر من معاناة المجتمعات العربية، ومع ذلك أفاقت ونهضت وتمكنت من بناء دولة وطنية حديثة ومؤسسات دستورية ونظام سياسي تعددي وحر، تلك الشعوب تعلمت من تجاربها السياسية واستفادت من الدروس التاريخية التي مرت بها، فلماذا لم يحصل ذلك بالنسبة للعرب؟! هذا هو السؤال القلق: لماذا لم نستفد من الدروس والتجارب السياسية؟ لماذا نكرر نفس الأخطاء ونعيد نفس التجارب الفاشلة؟! لماذا أصبحنا الأمة الوحيدة التي لا تتعلم ولا تستفيد من الدروس التاريخية؟! لماذا كان الحصاد النهائي لجهود القوميين واليساريين والإسلاميين بعد أكثر من نصف قرن هو «ثقافة الكراهية والإقصاء والتخوين والتكفير...» التي شكلت الأرضية العريضة التي أفرزت في النهاية فكر الإرهاب المستشري في الساحة العربية والإسلامية؟!

لقد كان الفكر الليبرالي هو العامل الأكثر وزنا في توجيه مسارات العملية السياسية، وفي عملية بناء الدولة العربية ومؤسساتها ودساتيرها خلال النصف الأول من القرن الماضي إبان الحقبة الملكية في ظل المستعمر الأجنبي - تلك الحقبة التي شكلت الزمن الأجمل مقارنة بما تلاها كما ظهر في متابعة الملايين لمسلسل الملك فاروق بشيء من الحنين- وتصدر الفكر القومي واليساري معظم النصف الثاني من ذلك القرن لينتهي بالهزائم المريرة والفشل في كافة المشاريع التنموية، ثم يقوم على أنقاضه فكر الإسلام السياسي بعد أن خلا له الجو السياسي بدءا من الثلث الأخير للقرن الماضي، ليزداد نشاطه وتأثيره وانتشاره بعد أن انحسر تأثير المد القومي واليساري ليكرر نفس التجارب الفاشلة السابقة.

السؤال مرة أخرى: لماذا أخفقت كافة مشاريع الأحزاب العربية؟ ولماذا هذا الفشل المزمن في الاستفادة من التجارب السابقة ومن تجارب الآخرين؟!

أزعم أن وراء هذا الإخفاق التاريخي، عاملا مهما، هو: غياب ثقافة نقد الذات وانحسارها لحساب ثقافة نقد الآخر الخارجي، وهي ثقافة تضخمت بهدف خدمة أيديولوجية «الصراع والمواجهة» التي شكلت الأساس الفكري لكافة الطروحات السياسية. غياب «ثقافة المراجعة النقدية للذات» حرم الأحزاب والسلطات السياسية من فرص الإفادة من الدروس والتجارب، ولم يسمح بحصول تراكمات سياسية ومعرفية يمكن توظيفها لإحداث تغييرات نوعية في البنية السياسية للمجتمعات العربية، وكلما جاءت جماعة سياسية للسلطة ألغت تراث ما قبلها لتبدأ من الصفر وتعيد الأخطاء.

خمسون عاما من الدوران حول الذات والتجارب الفاشلة، ومن قرأ لغسان تويني «قرن من أجل لا شيء»، أدرك حقيقة العلاقة المتأزمة بين الدولة والمجتمع، فإذا قرأ لمحمد جابر الأنصاري كتابه الفذ «العرب والسياسة: أين الخلل؟» وضحت رؤيته لتتبع جذور العطل العميق في التأزم السياسي للدولة العربية بدءا بتحول «الخلافة الراشدة» إلى «ملك عضوض».

تمّ تغييب «ثقافة نقد الذات» ووصم الناقد الفكري لتراثه ولأمته بالمتآمر الذي يخدم العدو، أما من ينتقد الآخر الأجنبي فهو المحبوب شعبيا، فإذا رفع الزعيم لواء «المواجهة» فإن الجماهير تغفر له خطاياه وآثامه وهزائمه، يكفيه فخرا أنه تحدى وصمد، وهكذا أصبح مفهوم «الوطنية» مربوطا بمقدار كراهيتك وشتمك للآخر، وهو مفهوم «عدمي» لا يساعد على البناء والإنتاج والإفادة من الآخرين... وهذا ما جعل الأدبيات السياسية العربية تنشغل بتتبع سلبيات الحضارة الغربية وتضخيم ماديتها وإباحيتها وعدوانيتها. والأخطر أنه تم زرعها في الخطاب التعليمي والديني والإعلامي، دون تمييز بين مقتضيات الصراعات الدولية لتضارب المصالح والفكر الإنساني الذي كانت عليه الحضارة. في مقابل ذلك تم ترويج ثقافة تعظيم الذات باعتبارنا «خير أمة»، وتمجيد مآثر الأولين، وأيضا التنكر لعطاءات الحضارة ونسبة كل فضل فيها لحضارتنا، وهذا أورثنا شعورا خادعا بالرضا عن الذات على علاتها، وإعفائها من المسؤولية وتحميلها للآخر، وهذا ما جعل ثقافة المراجعة النقدية تتراجع.

خمسون عاما من النفخ في شعار «المواجهة والصمود» وتغذية روح «الممانعة»، ترى ماذا كانت النتيجة؟ مزيدا من الحواجز بيننا وبين الآخر الحضاري، وشيوع «الفتاوى» لدرجة إدمان الجماهير عليها والبحث في الماضي عن حلول لمشكلات العصر وخلق بيئة تنتج قنابل بشرية ضد مجتمعاتها ودولها.

لم نجد تطورا سياسيا ولا معرفيا في فكر الأحزاب والجماعات السياسية، ولم نجد أية مراجعة نقدية معمقة لا عند القوميين ولا اليساريين ولا الإسلاميين.

أجهضت ثقافة نقد الذات، بسبب ضعف الثقة، ولسبب أهم هو أن الفكر القومي والديني واليساري استمد شرعيته، كما يقول وحيد عبدالمجيد، من ثقافة «المواجهة» لا «البناء».

إن منهج (نقد الذات) من أساسيات ديننا كما في «النفس اللوامة» و«دوام المحاسبة» و«التوبة»، ولذلك يجب رد اعتباره وإشاعته وتفعيله في المناهج والخطاب الديني والإعلامي.

وإذ لا أمل في ديناصورات الفكر العربي لأنهم مسكونون بهواجس التآمر ويعيدون إنتاج نفس الفكر المتخلف ويبررونه، يبقى الأمل على الأجيال الصاعدة في إحياء ثقافة متصالحة مع الذات ومع العالم.

كاتب وأكاديمي قطري

ثقافة الحوار

عائشة سلطان

لقرون طويلة ولظروف تاريخية وسياسية متشابكة ومعقدة حدث تحريف كبير لمسألة الخلاف والاختلاف في عالمنا العربي والإسلامي، فظهر عندنا فقهاء وعلماء على مر العصور قننوا وكرسوا ظاهرة كراهية الاختلاف والحوار مع الآخر المختلف أيا كان سبب الاختلاف، حيث لا يجوز - كما قالوا - التحاور مع المختلف عنك في العقيدة أو في المذهب أو في الولاء السياسي أو .. ومع مرور الزمن انتقلنا من طور الـ"لا يجوز" إلى طور التحريم، إلى درجة أن قال البعض إنه يحرم على المسلم أن يرد التحية على غير المسلم، مع أن القرآن الكريم - الذي هو كتابنا وموجهنا - مع مشروعية الاختلاف بل ومع ضرورته، حيث يقول اللّه تعالى "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك، ولذلك خلقهم".

يقول المفسرون: خلقهم ليختلفوا ويتنافسوا إعمارا للأرض وإثراء للحياة ورقيا للإنسان والمجتمعات، إذن فالاختلاف حقيقة كونية وإنسانية ثابتة ومستمرة إلى يوم القيامة، وقد اختص اللّه لنفسه فقط أمر الحكم على الناس جميعا فهو الذي يحكم بين الناس يوم القيامة، كما قال في كتابه الكريم "إليّ مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون".

ثقافة الحوار هي التي تعصمنا من الاختلاف الذي يمكن أن يقود إلى الدمار أو الخراب، وهي الثقافة التي "تعلمنا إدارة الاختلاف بما يجعل تمايزاتنا، مصدر ثراء وبهجة"، كما ذكر الدكتور عبدالحميد الأنصاري في إحدى مقالاته، وبالفعل فإن المجتمعات التي يتحاور الناس فيها كمظهر حياتي واجتماعي ثابت ومكفول هي أكثر المجتمعات إبداعا وتقدما، أما حيث تسود ثقافة الصمت وتحريم الحوار باعتباره جدلا ومراء لا ضرورة له فإن التخلف والجمود هما البديل والنتيجة الطبيعية.

في مجتمعاتنا العربية راجت كثيرا ظاهرة المؤتمرات التي تنادي بالحوار والإصلاح والتمكين وإتاحة الفرصة للمواطن من أجل المشاركة في إدارة شؤون مجتمعه، كما انتشرت دعوات الحوار بين الشرق والغرب وبين الإسلام والمسيحية، وغيرها، لكن الغريب أنه برغم الأموال والجهود والأوقات التي أنفقت على هذه المؤتمرات والدعوات إلا أن ثقافة الحوار تقلصت كثيرا إلى درجة أننا صرنا نعتقد بأن الحوار في مجتمعاتنا تحول إلى تراث أو فلكلور أو إلى شيء يشبه قناع الملك إخناتون الفرعوني، فإذا وجدت من يتناقش معك أو يحاورك حول فكرة ما، ويبقى صامدا حتى النهاية فإنك ستفكر حتما في الاحتفال بهذه المناسبة السعيدة!!

لماذا صرنا نخاف من الحوار مع بعضنا بعضا؟ وإذا كنا قد قررنا كمجتمع وكأفراد وكمؤسسات وكإعلام ألا نتحاور وأن ننظر للنقاش والاختلاف في الرأي ووجهات النظر على أنها رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه، إذن فلماذا يكتب الكتاب وتقام المهرجانات الخطابية والمؤتمرات والندوات والمحاضرات على امتداد الرقعة العربية؟ طالما وجد دائما من يحصي الأنفاس ويعد الكلمات ويفتش بين الحروف والطور عن تهم تخوين وعمالة؟

تحتاج مجتمعاتنا التي يتظاهر بعض شعوبها في الشوارع هذه الأيام مطالبين بحقوق شتى، إلى إقرار حق رئيسي وطبيعي من حقوق الإنسان هو حق الحوار والخلاف من دون عوائق وموانع ومتاريس، فحتى اللّه سبحانه وتعالى حين خلق آدم واستخلفه على الأرض بدأ القضية الكبرى هذه بحوار مع الملائكة وكانت كلمة قال ويقول التي هي لب التعبير عن الحوار من أكثر الأفعال ورودا في القرآن الكريم.

كاتبة إماراتية